المحاضرة التاسعة: النتائج، المعايير، ومنهجية التحليل المالي

أولا: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعلاجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل وتنقسم إلى ما يلي

1- **نتائج التحليل الخارجي**: يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج منها:
   - ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في المجال المالي؛
   - تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها عمى الوفاء بالتزاماتها؛
   - الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا لمقرض من البنك؛
   - إقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الإستقاللية للمؤسسة؛
   - مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع .
2- **نتائج التحليل الداخلي**: كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:
   - الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
   - الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل؛
   - التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
   - اتخاذ قرارات حول الإستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال؛
   - وضع المعلومات المتوصل إليها للإستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

ثانيا: معايير التحليل المالي

وهي عبارة عن مؤشرات للمقارنة، تساهم في تحديد الإنحرافات وتأشير الأسباب المؤدية إليها و تتمثل هذه المعايير في مايلي :

1- **المعايير المطبقة –النمطية-**: ويعني المعيار المطبق حالة متفق عليها بأنها تمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة، تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة، مشتركة بين كافة المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلا لإبتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات وهي لذلك قد تنفع في بعضها وقد لا تكون مؤشرا جيدا في البعض الأخر؛
2- **المعايير الصناعية أو القطاعية**: وهي المعايير التي تصدرها الإتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات، لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط، وهي لذلك الأكثر إلى الواقع من المعايير المطبقة لأنها تأخذ بالإعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني ولكنها تنتقد

في أنها تعطي معايير موحدة لكافة المؤسسات في ذلك القطاع و لا تأخذ بالإعتبار الخصائص الخاصة بالمؤسسات بشكل انفرادي.

3- **المعايير التاريخية:** وهي المعايير المستقاة من فعاليات المؤسسة ذاتيا للسنوات السابقة، ولذلك فإنها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المؤسسة ولها الخصائص التي تميزها عن غيرها، إلا أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور باستمرار والذي يشير إلى وضع الصناعات المماثلة؛

4- **المعايير الإدارية -معايير التخطيط**: وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المؤسسة والمبنية على الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة والمختلفة كالمبيعات والمشتريات –المواد-والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة والتكاليف التسويقية الإدارية، وكذا المعايير التي تضعها الإدارة للإيرادات والأرباح وفترات النشاط المختلفة، وهذه المعايير تصمم بناءا على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة في شتى المجالات الإستثمارية؛

5- **معايير الشركات المماثلة:** والتي لها تاريخ طويل في السوق وانجازاتها معتمدة من قبل المتعاملين لمستثمرين والأسواق المالية.

ثالثا: مقومات التحليل المالي:

و من أهم مقومات التحليل المالي نجد ما يلي:

- أن تكوم مصادر المعلومات التي يأخذ منها المحلل المالي معلوماته تتميز بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها؛

- أن يتبع المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية و الملاءمة للأهداف التي يسعى إليها؛ - لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية، لابد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومدى دقتها تتوقف على دقة ومصداقية البيانات التي اعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليملة المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ والتي تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات وخاصة المالية منها والتي تعتبر المادة الأولية للعملية التحليلية؛ -

- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية، قبل قيامه بتحليل بياناتها، بالإضافة إلى ذلك، لابد وأن يكون مؤهلا تأهيلا عمليا وعلميا مناسبا وقادرا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لإستقراء المستقبل .ذ

رابعا: منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيد عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العملي للتحليل وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، والتي تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المحققة، بصفة عامة فإن منهجية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

6- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي أو تحليل إنتاجية العمل؛
7- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وعناصرها المختلفة لفترة زمنية معينة ومن ثم تحديد الإلتزامات الجارية للمطلوبات المتداولة لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقيم الأداء النهائي للمؤسسة، فإن البيانات المطلوبة تتعمق بالمصروفات والإيرادات لفترة زمنية معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج أو الربحية؛
8- اختيار أداة التحليل المناسبة للهدف و تحديد المدخلات الأساسية التي ستعتمد عمليها عملية التحليل المالي والتأكد من دقة وسلامة وشرعية هذه المدخلات وكفاءتها في تحقيق الهدف ومدى ملاءمتها له ؛
9- تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل لقياس النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها معها واستخراج الإنحرافات وتحديد أسبابها وطرق معالجتها؛
10- القيام بعرض الإستنتاجات والتوصيات التي يحصل عليها المحلل المالي وترتبط عملية الإستنتاجات بطبيعة البيانات والمعلومات المستخدمة والمتاحة ودقة عرضيا وقدرة المحلل على الربط بينها وطبيعة النسب المالية المستخدمة، وإدراج كل ذلك في التقرير النهائي الذي يجب أن يتصف بالوضوح والبساطة والعملية وأن تكون المقترحات منطقية تتلاءم مع أهداف التحليل المالي.

القراءات المعتمد عليها:

3- قراءات:
- مطاوع، السيد عبد المطلب. التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2018.
- عبد الفتاح، محمد سعيد. التحليل المالي واتخاذ القرارات. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2017.
- شحاتة، عبد المنعم. أسس التحليل المالي. القاهرة: دار الفكر العربي، 2016.

- عبد الله، أحمد. "دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للشركات." مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 12، العدد 2 (2019): 60-45.
- محمود، علياء. "أهمية النسب المالية في تقييم الوضع المالي." مجلة العلوم التجارية، المجلد 8، العدد 1 (2020): 92-78.
6. منصة إدراك. "دورات في التحليل المالي." متاح على: [https://www.edraak.org](https://www.edraak.org